في القسمة فإن امتنع صرف الطريق والمسيل فليس له أن يستطرق ويسيل في نصيب الآخر وإن أبى فتح القسمة وإذا كان سفل لأعلوله أو علو لا سفل له أو سفل له علو قوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا عبرة بغير ذلك وإذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما فإن ادعى أحدهما الغلط فزعم أن ما أصابه شيء في يد صاحبه وقد اشتهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلا ببينة وإن قال استوفيت حقي ثم أخذت بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه وإن قال أسابني في يدي وديعة كذا فلم يسلمها لي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء ولكنه شريكه تحالفا وفسخت القسمة وإذا استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند أبي حنيفة ورجع حصة ذلك من نصيب شريكه **وقال** أبو يوسف تفسخ القسمة

كتاب الإكراه

الإكراه يثبت حكمه إذا حصل بما يقدر على إيقاعه سلطانا كان أو لصا وإذا أكره الرجل على بيع ماله أو شرائه بسلعة أو على أن يقر لرجل بألف أو يوجر داره فأكره على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس فباع أو اشترى فهو بالخيار إن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه ورجع بالمبيع فإن كان قبض الثمن طوعا فقد أجاز البيع وإن كان قبضه مكرها فليس بإجازة وعليه رده إن كان قائما في يده وإن هلك المبيع في يد المشتري فهو غير مكره في ضمان قيمته

قيمته والمكره أن يضمن المكره إن شاء ومن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر فأكره على ذلك بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل له إلا أن يكره بما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف على ذلك وسعه أن يفعله على ما أكره عليه ولا يسعه أن يصبر على ما توعد به فإن صبر حتى أوقعوا به ولم يرتد كأن عظموا إثم وإن أكره على الكفر بالله وسب النبي صلى الله عليه وسلم بقيد أو ضرب أو حبس لم يكن ذلك إكراها حتى يكره بأمر يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف ذلك وسعه أن يظهر ما أمروه ويؤدي به فإذا أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه وإن صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مأجورا وإن أكره على أن تلف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك ولصاحب المال أن يضمن المكره وإن أكره بقتل على قتل غيره لم يسعه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فإن قتله كان آثما والقصاص على الذي أكرهه إن كان القتل عمدا وإن أكره على طلاق امرأته أو عتق عبده ففعل وقع ما أكره عليه ويرجع على الذي أكرهه بقيمة العبد ويتصف المهر إن كان قبل الدخول وإن أكره على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة إلا أن يكرهه السلطان **وقال** أبو يوسف ومحمد لا يلزم الحد وإذا أكره على الردة لم تبن امرأته منه

كتاب السير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)